ومن المضاعف كان في الاصل مضموم الاول ومكسور ما قبل
الاخر في الماضي ومفتوحه في المضارع قلت ان ذلك ضار
في التعليم لانه اصل لا ينطق به والاحسن ان هذه الاحكام
تصريفية لا يليق بهذا الباب فالمعتل وما فيه من الاشمام
وغيره يذكر في التصريف والمضاعف في الادغام وجارت
عادة كثير بذكرهم ما ذكروا في هذا الباب وترك ما ترك
الى التصريف والادغام وسكت عن فعل الامر لانه لا
يبنى للمفعول لفساد الصيغة واقتصر على الفعل
لانه الاصل والا فاسم الفاعل يتغير الى صيغة اسم
المفعول نحو مضروب ومكرم ومختار ومحل رفع
اسم المفعول لنايب الفاعل اذا لم يجر مجرى الصفة
المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه
حال الصفة المشبهة لا على النيابة على الفاعل كما يقتضيه
حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي وعقبه
بقوله وتبا لها هنا فقال هلا قيل ما ان الرفع ليس
على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول
انتهى واجيب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد به
معنى الحدوث لما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع
السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول
به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة
وهو اي المفعول الذي لم يسم فاعله صادق على ضمير
لو حذف لفظه على فوائد الاجمال والتفصيل
التي منها ان يرى المتكلم المعنى في صورتين مختلفتين
احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم
واحد ومنها تكمل اللذة لان المشتاق بعد الطلب

الذا

واما اذا اجري مجرى الصفة المشبهة ح

لكان اخصر واوضح وحصل ولم يقتصر على التفصيل محافظة على ... ح

181

لعله وقع سقط

الذ واعز من المنساق بلا تعب فمنه ظاهر ومضمر فالظاهر
وهو ما ليس بمضمر ويرفعه الماضي نحو زيد من قولك
ضرب زيد من كل اسم ليس بمضمر وضرب بضم الضاد وكسر
الرا فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله وزيد مفعول
ما لم يسم فاعله مرفوع بضرب وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة في اخره ويقال له نايب الفاعل كما تقدم
والاصل ضرب عمرو زيدا بمعنى ان الاولى والاليق
اسناد الفعل الى الفاعل وما ذكر من ان المبني للفاعل
هو الاصح ونسب الى سيبويه ايضا وكلام المص يشعر به
وذهب قوم الى انه اصل براسه اذ لنا افعال
لم تبن قط لفاعل نحو جن وجد وبدلت على انه غير
عن اصل صحة الواو في بويع زيد وسوير وجوز للمتقي
لانقلابه يا وادغامه فانه انما صح ليدل على انه
منقلب عما لم يدغم في اليا وهو الف بايع وساير ومراعاة
للاصل اذ المنقلب مما صح صحيح بدليل صحة عاور المنقلب
من عور واعلم انه يقال للفعل مبني ما لم يسم فاعله
اي مبني للاسناد لمفعول لم يسم فاعله اي فاعل فعله
واذا قلت فعل ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة
عبارة عن المفعول واذا قلت مفعول ما لم يسم
فاعله فكلمة ما الموصولة عبارة عن الفاعل
اي مفعول عامل لم يسم فاعله واذا قلت ما لم يسم
فاعله فكلمة ما الموصولة تحتمل هذين المعنيين
قال ابن هشام في القواعد ينبغي ان تقول في نحو
ضرب من ضرب زيد فعل ماض لم يسم فاعله او مبني
للمفعول ولا تقل مبني لما لم يسم فاعله لما فيه من التطويل

اصل المبني للمجهول

بايع وساير ومراعاة

Copyright © King Saud University